

Distr.  
GENERAL

S/RES/1144 (1997)  
19 December 1993

مجلس الأمن



القرار ١١٤٤ (١٩٩٧)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٣٨٤٢  
المعقودة في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة المتعلقة بالمنازعات في يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك القرارات ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٠٣٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٠٨٨ (١٩٩٦) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١١٠٣ (١٩٩٧) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، و ١١٠٧ (١٩٩٧) المؤرخ ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧،

وإذ يعرب عن التزامه المتواصل بتسوية المنازعات في يوغوسلافيا السابقة بالوسائل السياسية، بما يصون سيادة جميع الدول هناك وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا،

وإذ يرحب باستنتاجات الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام التي عقدت اجتماعا في سنترا في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧ (S/1997/434، المرفق) ومؤتمر تنفيذ السلام المعقود في بون يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (S/1997/979، المرفق)،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (S/1997/966)، وإذ يحيط علما بملاحظاته لا سيما المتعلقة بقوة الشرطة الدولية،

وإذ يؤكد دعمه الكامل للممثل السامي وموظفيه ومسؤوليته في تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق السلام،

وإذ يثني على بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ولا سيما قوة الشرطة الدولية لإنجازاتها القيمة في مجالات مثل إعادة تنظيم الشرطة، وتدريبها، والتفتيش على الأسلحة، وتعزيز حرية التنقل، وكذلك للمساعدة التي قدمتها فيما يتعلق بالانتخابات في البوسنة والهرسك،

وإذ يعرب عن تقديره لأفراد بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ويشني على ما أظهره الممثل الخاص للأمين العام ومفوض قوة الشرطة الدولية من حسن قيادة وتضامن، في الجهود التي بذلها لدعم تنفيذ اتفاق السلام،

وإذ يلاحظ أن وجود مراقبي قوة الشرطة الدولية يتوقف على وجود ترتيبات أمنية كافية، لا يمكن كفالتها حاليا إلا بقوة عسكرية دولية ذات مصداقية،

١ - يقدر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، التي تتضمن قوة الشرطة الدولية، لفترة إضافية تنتهي في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، تُمَدُّ أيضا لفترة أخرى ما لم تحدث تغييرات ذات شأن في الترتيبات الأمنية التي توفرها حاليا قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات، ويقرر أيضا أن يستمر تكليف قوة الشرطة الدولية بالمهام الواردة في المرفق ١١ من اتفاق السلام، بما في ذلك المهام المشار إليها في استنتاجات مؤتمر تنفيذ السلام المعقود في لندن يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (S/1996/1012، المرفق) واجتماعي سنترابون، وعلى النحو الذي وافقت عليه السلطات في البوسنة والهرسك؛

٢ - يعرب عن تأييده لاستنتاجات مؤتمر بون لتنفيذ السلام، ويشجع الأمين العام على مواصلة تنفيذ توصيات المؤتمر ذات الصلة، وخاصة ما يتعلق منها بإعادة تنظيم قوة الشرطة الدولية؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يحيط المجلس علما بانتظام بأعمال قوة الشرطة الدولية، لا سيما التقدم الذي تحرزه في المساعدة على إعادة تنظيم وكالات إنفاذ القانون؛ وأن يقدم تقريرا كل ثلاثة أشهر عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ككل؛ وأن يدرج في تقريره الأول وصفا للإجراءات التي اتخذت تنفيذا لتوصيات مؤتمر بون بشأن إعادة تنظيم قوة الشرطة الدولية، ولا سيما إنشاء وحدات متخصصة تابعة للقوة لتدريب الشرطة البوسنية على التعامل بفعالية أكبر مع المسائل الرئيسية المتعلقة بالأمن العام؛

٤ - يؤكد من جديد أن نجاح تنفيذ مهام قوة الشرطة الدولية يتوقف على نوعية أفرادها وخبرتهم ومهاراتهم المهنية، ويحث الدول الأعضاء على أن تكفل، بدعم من الأمين العام، توفير أولئك الأفراد المؤهلين؛

٥ - يحث أيضا الدول الأعضاء على توفير التدريب والمعدات والمساعدة ذات الصلة إلى قوات الشرطة المحلية بتنسيق مع قوة الشرطة الدولية، تسليما منه بأن لتوافر الموارد أهمية حاسمة بالنسبة لنجاح الجهود التي تبذلها قوة الشرطة الدولية لإصلاح الشرطة المحلية؛

٦ - يطلب من جميع الأطراف المعنية ضمان أكبر قدر من التنسيق بين مكتب الممثل السامي، وقوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والمنظمات والوكالات المدنية ذات الصلة، بما يكفل نجاح تنفيذ اتفاق السلام والأهداف ذات الأولوية في خطط الإدماج المدني، وكذلك لكفالة أمن قوة الشرطة الدولية؛

٧ - يشيد بذكرى ضحايا الحادث الذي تحطمت فيه طائرة هليكوبتر في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في البوسنة والهرسك ومنهم أعضاء في مكتب الممثل السامي، وقوة الشرطة الدولية، وبرنامج المساعدة الثنائية، لتضحيتهم بأرواحهم من أجل تحقيق تقدم في تنفيذ عملية السلام؛

٨ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

-----